من مواضع تقديران ولو حذف اللام لجاز حذف الجار من ان وان بعد المقدرة
فيقول السلت ان ادخل الجنة وتقدير ان بعد اللام شرط بان لا يكون مع لا
ويضطر ولا مع المجزوم لا مرتكبا بعد النفي لكان اي بعد لو لكان وتقدير لا كان
اما بدخول حرف نفي عليه او بدخول لم او لما على المضارع فلا مع المجزوم مختصين بها كان
ولم يكن والا للمرتب قوله لكان لام التقوية زيد في مفعول النفي لضعف عمل المصدر
سيما المحرف باللام مثل وما كان الله ليعذبهم ووجه الرضي لها زادة زيادة
هذا اللام لانه لام المناسبة واللياقة كما نقل انت لهذه الخطة اي يليق بها
يناسبه فزيادتها يجعل نفي الشيء نفي اللياقة والمناسبة وفي نفي اللياقة توقفا
نفي الشيء كاللياقة في نفيه وفي جعل ابن يعذبهم خبر كان اشكال لان المعهود
خبر عن المذكور وتأويله من جعل لا يخفى واما دعوى انها بالاصالة الثانوية
في الفعل مع ان كلا في المصدر حتى كان سوا بالمصدر وقال الله السيد السند
حواشي الرضي في شرح عبارة المتن في دليل حصر الكلمة واذا احدى كلم الجنس
يعوف ان يجعل من قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى الى قوله تري كلا الفا
يشوطين احدهما السببية بل تصد السببية سواء كانت فيكون الكلام
صادقا او لم يكن فيكون كاذبا ولا ينفع السببية بدون القصد والثاني
ان يكون قبلها الرفع الى كلام الجزاء ان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس
داخلا في الامر عند النحاة فاورد عليه في الامر ليس بواجب لكن لا فرق عندهم بين
الدعاء والامر والتماس لكلام هو على صيغة الامر فلا يكلف في ادراج
الكل في الامر ولا يدخل في الامر ما ليس على صيغته وان استعمل في معناه والجزم
نحو يرحم الله واسم الفعل نحو عليك ولا اسم يوهم الدخول لانه لا ينصب بعكس النفي
الاعتذار الكسائي مطلقا وتعليل ابن مالك في شرح التسهيل الامر في حكم الامر في ابطال
والمراد بكون الامر قبلها كونه قبلها لفظا او قولا استعمال المضارع في محل الامر نحو
غلا ذا للكسائي وقد ينصب بعد كلام من غير ان يكون جوابا له تشبيها بالجزاء

في الكواكب

في الكواكب بعده وجعل الرضي مذ قراءة اي عمرو واذا انتفى لم فانما يقوله
كون فيكون بالنصب عنده ان النصب فيه لكونه بعد الحصر بما تخريجي
فيكون في زيد بالنصب فانذكر في الرضاية فلجاء النصب بعد ما لم يقع
الفقير المريب من النفي او نحو لا اشتهي فيبتدأ واستفهام نحو هل عندك
ماء فاتيمم او نفي مع نحو ما اتيتنا فتحدثنا او في حكم الصحيح بان يستعمل في
معنى النفي ويجري مجراه نحو قلما اتكرمني فتزورني ولا فرق بين كون
قل بمعنى غير مصروف الى الزمان فاحتراز عما اذا كانت قبيلة مع قيض فيجب
فيه تحتمي فيكون بمعنى قليل فقد في المضارع في حكم النفي كذا في الرضي وبانت
الرضي النصب بعد قد في التسهيل قليلا اريد الرضي النصب بعد الشرط قبل
الجزاء وبعد لجملة الشرط والجزاء لكونها مستوضين في وقوع المعنيين اولين
سواء كان بلفظ الترجي او لوا وبلفظ التمني نحو لعله يزكى او فيذكر فتنفعه الذكرى
على قراءة النصب ونحو لوا تيتنا فتحدثنا بالنصب بعد عرض ذكر الفرض مع ان
الاستفهام بهما على ان المراد الاستفهام لما هو في حقيقته وما سوى العرض
من معانيه المجازية ليس بمعتبر في النصب فيما ذكر من نظر ان النصب يشترط
لاحد الاشياء الستة لا ينكون بعد التخصيص ايضا نحو لولا انزل اليه ملك
فيكون معه قرينا لو لا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك وانما يتصور
في النفي لو كان النفي الاول معتبرا بعد الحالة كما يجوز بعضهم لكون ذكر الثاني
قياسا لاجماع وقد يحتج القائلين المقصود به النفي متصور في الجواب نحو كما تكونوا
علينا فيتحمل الكون ما ليس على نحو ليس فتصلح القاعدة وبالجواب منصوبا بان
سبق شيء من هذه الامور نحو ما ليس وجوده نعد ضرورة الشعر نحو ساترك ما ترك الناس
تميم والحق بالجحد الفاسر وله احتمالان احدهما ان يكون الجحد بمعنى
الامر كما يترك وكما يحتمل ان يكون النصب على ما ذهب اليه الكسائي وتابعهما ابن
مالك بالنون الخفيفة سوقوفا وبكل الضرورة الشعرية في تأكيد المضارع المجزوم